علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

احتفالنا بالعيد الوطني يكتسب ميزته ودلالاته من خلال ما يتم من تدشين للمشاريع الإنمائية والخدمية

معاهدة تجدد معاهدة سابقة بين السلطنة القعيطية والسلطنة الكثيرية وتشترك فيها بريطانيا

سنة 1918م

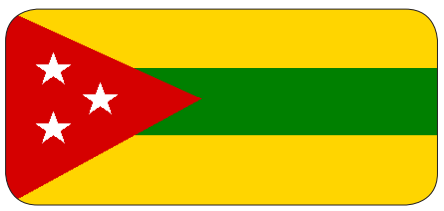

صاحب السمو السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا بالنيابة عن نفسه وعن ورثائه وخلفائه والسلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم.

1 – حباً منهما في ان يحافظا ويقويا علاقات المودة الموجودة بينهما من زمن طويل ورغبة في تنمية الثقة المتبادلة بينهما في إصلاح بلادهم. فقد ارتضوا ان يجددوا المعاهدة آلتي تمنح التعاون المتبادل وغير ذلك من الأمور بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا وسلاطين ابن عبدالله الكثيري التي نفذت في 27 شعبان سنة 1336 الموافق 9 جون سنة 1918 على الشروط التالية يرتضي السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا من جهة واحدة وبلاد السلطان الكثيري من الجهة الاخرى المحددة أدناه في الشرط الثاني والثالث والرابع – بينما تبقى دولتين منفصلتين كل واحدة تحت سلطانها تكون اقليماً واحداً يعرف بحضرموت وهي تعلقات الدولة البريطانية وان السلطان القعيطي هو السلطان الأول للإقليم المذكور.

2 – يقر السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا بأن سلاطين آل عبدالله الكثيري هم سلاطين الشنافر وبأن عائلة آل عبدالله الكثيري يحكمون في داخل حضرموت على مدن وقرى سيئون وتريم والعرى ومريمة وغيل بن يمين وصار الاعتراض بأن تتخذ الشنافر الآتي ذكرهم تابعو السلطان عائلة آل عبدالله الكثيري وهم آل عمرو وآل عامر والفخاذ آل كثير والعوامر آل ضال باجرى وآل جابر وما شملته حدودهم وهي معروفة مشهورة.

3 – يتعهد السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا عن نفسه وورثائه وخلفائه بأن يقر ويعترف وبالحقوق والسيطرة لسلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم على دولة الكثيري (سيئون) وعلى المدن والقرى المذكورة أعلاه وبأن أيضاً لن يعترض لهما في أي أمر كان. وانهم سلاطين مستقلون في بلادهم المعينة في الشرط الثاني.

4 – يقبل السلطان الكثيري سلطان سيئون عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري وورثائهم وخلفائهم بأنهم لن يعترضوا بأي طريقة كانت في حكومة المكلا للدولة القعيطية بالشحر والمكلا وما شملته من مدن وقرى وقبائل حضرموت ماعدا المدن والقرى المذكورة في الشرط الثاني وان ليس لهم سيطرة في التدخل في بلدان اخرى.

5 – يكرر التأكيد ويرتضي السلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري بأن المعاهدة المنعقدة بين الحكومة البريطانية والحكومة القعيطية في سنة 1888 رابطة لهم وكأنهم جعلوها بأنفسهم ويرتضون بأن يمتثلوا الشروط بها بأمانة ويرتضي كل الفريق المتعاقد في المعاهدة الحالية بأنهم سيطلعون بعضهم بعضا على جميع الأمور ذات المصلحة المتبادلة بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون عن سلاطين عائلة آل عبدالله الكثيري بمثل هذا التعاون الذي تراه حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ضرورياً إذا شاء على ان يوقفا الفتن في الحال والاستقبال حالاً وان ينهيا ويعفيا عن كل ما سلف وان لا يصير من احدهما انتقام او مطالبة في عرض يرتضيان ان يحافظا في المستقبل على الأمان في السبل القائمة في حدودهم المعروفة واجراء العدالة طبقاً للشريعة واحترامهم السادة العلوية وإسعاف المظلوم وإقامة العدالة العامة.

6 – يقبل السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطانا يساعدان بعضهم معاً إذا حصل خلاف على رعاياهم وأصحابهم ومن تعلق بهم او على شريف او عابر سبيل او قاصر يد – ويقبلان بأن يحافظا على أرواح وأموال بعضهم بعضا ورعاياهم وكل من لم يكن مجرماً ولاذ بهم في حدودهم والمعروفة وان يعاملوهم بالعدل والإنصاف كمعاملتهم لغيرهم من أصحابه.

7 – يرتضا المذكورون بأن تكون الحرية للمنطقة للتجارة منتشرة في دولتهم وان لا يكون أي تمييز في تحصيل او تعيين الضرائب بين الأشخاص الذين هم رعايا أحد السلطانين او رعايا الاخر.

8 – إذا يرغب أحد السلطانين المذكورين أعلاه ان يزور الاخر ينبغي ان يخبر بمراده حتى يكون الاستعداد لمقابلته بالاحترام الواجب ويحتاج ان لا يزيد في أي حالة كانت مقدار المعسكر عن خمسين نفرا اتقاء حدوث الفتنة بين العسكر.

9 – السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون بالنيابة عن سلاطين آل عبدالله الكثيري يقبلان بالسوية على ان يعاونا بعضهم بعضا في أي تدبير فيه صلاح حضرموت ورقيها.

10 – ومناصرة للشروط المذكورة أعلاه تجتهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ان تصلح جميع المخاصمات الناشئة في المستقبل بين السلطان القعيطي سلطان الشحر والمكلا والسلطان الكثيري سلطان سيئون من تاريخ إمضاء هذه المعاهدة بالتحكيم بواسطة والي محمية عدن او نائبه.

يسري مفعول هذه المعاهدة المعقودة بثلاث صور طبق الأصل باللغتين العربية والإنجليزية من هذا اليوم.

حررت في 9 شهر جون سنة 1918م.

حررت في 27 شهر شعبان سنة 1336 هـ.

معاهدة استشارة بين حكومة صاحبة الجلالة المملكة المتحدة والسلطان علي عبدالكريم سلطان لحج

17 نوفمبر سنة 1952

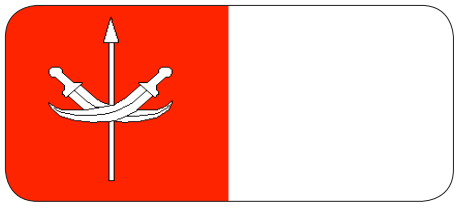

حيث ان حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة وصاحب العظمة السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج راغبان في زيادة تعزيز التزامات معاهداتهما وفي توثيق العلاقات الودية الموجودة منذ القدم بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان لحج.

وحيث ان السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج الأنف الذكر راغب في تحسين بلاد السلطنة اللحجية وفي الإعلان عن عزمه في الحكم بالرشاد والعدل وفقاً للدستور اللحجي وحيث ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لمساعدته بنصائحها فإن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة قد اختارت وعينت توم هيكنبوتام الحائز على لقب سير من الدرجة الممتازة بوسام القديسين ميخائيل وجورج ولقب رفيق من الدرجة الممتازة بوسام الامبراطورية الهندية ولقب ضابط في الدرجة الممتازة لوسام الامبراطورية والي وقائد عدن ومحمياتها لإبرام معاهدة لهذا الغرض.

والمذكور توم هيكنبوتام والمذكور السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي قد اتفقا وأبرما المواد التالية:

المادة الأولى

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة لرغبة السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر بأن تشمل منطقة سلطنة لحج وجميع ملحقاتها الداخلة تحت سلطة وحكم السلطان المذكور برعاية وحماية صاحبة الجلالة الملكة.

المادة الثانية

يجب ان يسود السلام والصداقة بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطان لحج ويجب ان يكون رعايا صاحبة الجلالة ورعايا سلطان لحج والتابعون له كل منهم حراً في دخول مناطق الاخر بمقتضى قوانين هذه المناطق. ويجب ان يتمتعوا بحماية القانون تامة. الذي يجب على انفسهم ان يحترموه في جميع الأزمنة والأمكنة.

المادة الثالثة

السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي الآنف الذكر يوافق ويعد أصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يمتنع عن الدخول في أية مراسلات سياسية او اتفاق او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعلم حكومة صاحبة الجلالة.

ويعد كذلك بأن يخطر حالاً والي عدن او نائبه عن محاولة أية دولة اخرى للتدخل في بلاد سلطنة لحج او ملحقاتها.

المادة الرابعة

يلتزم السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان أي جزء من أراضي سلطنة لحج وملحقاتها لن يسلم او يباع او يرهن او يؤجر او يتصرف فيه بأي صورة اخرى في أي وقت لأية دولة او لرعايا دولة بمقتضى سياسة الأراضي التي تتخذ بين وقت واخر بالتشاور مع والي عدن.

المادة الخامسة

يتعهد السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور بأمانة وإخلاص أصالة عن نفسه وورثته وخلفائه على السلطنة ان يراعي جميع المعاهدات والاتفاقات والوعود التي دخل هو نفسه او اسلافه مع حكومة صاحبة الجلالة او ممثليهم.

المادة السادسة

السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي المذكور يتعهد أصالة عن نفسه وعن ورثته وخلفائه على السلطنة في جميع الأوقات ان يتعاون تعاوناً تاماً مع حاكم عدن وسيقبل نصحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة اللحجية وملحقاتها شرط ان لا ينقض أي شيء في هذه المعاهدة بأي طريقة من حق السلطان إذ رغب في مخاطبة وزير مستعمرات صاحبة الجلالة.

المادة السابعة

تتعهد حكومة صاحبة الجلالة بالمثل ان تراعي جميع المعاهدات والاتفاقيات والوعود التي دخلت الحكومة البريطانية او نائبها مع السلطان علي عبدالكريم بن فضل العبدلي سلطان لحج او اسلافه وان تعاونه وورثته وخلفاءه على السلطنة بالنصح للغرض المذكور أعلاه.

المادة الثامنة

حررت المعاهدة الحاضرة بالإنجليزية والعربية وكلا النصين لهما نفس الاعتبار ولكن في حالة أي خلاف في تفسير أي جزء من المعاهدة سوف يرجع الى النص الإنجليزي.

المادة التاسعة

يسري مفعول هذه المعاهدة، عندما يكون كل من الطرفين المتعاقدين قد أنبأ الاخر بموافقته وتأكد من إبلاغ ذلك النبأ الى الاخر بالموافقة.

ووقعت هذه المعاهدة في عدن من نسختين وبحضور الشهود وضع الطرفان المعنيان اختامهما وإمضاءهما في يومنا الاثنين السابع عشر من شهر نوفمبر عام اثنين وخمسين وتسعمائة وألف ميلادية.

بحضور: توم هيكنبوتام.

الوالي والحاكم العام البريطاني بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة المتحدة.

/ علي عبدالكريم فضل. / سلطان لحج بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه على السلطنة.

المعاهدة المعقودة بين السلطان الكثيري وبريطانيا

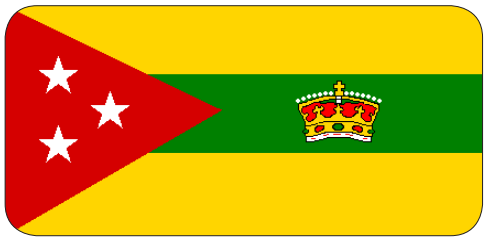

بما ان حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والسلطان جعفر بن منصور الكثيري سلطان سيئون يرغبان ان يقويا العلائق الودية الكائنة بين حكومة جلالته – والسلاطين آل عبدالله الكثيري من زمن طويل.

وبما ان السلطان الكثيري جعفر بن منصور الكثيري يرغب في تقدم وترقية مملكته، وبما ان حكومة جلالة الملك ترغب في تأييده وتقوية سلطة ومقام السلطان.

البند الأول

تقبل حكومة جلالة الملك المتحدة ان تعين مستشاراً مقيماً للسلطان والسلطان يرتضي لأجل سعادة مملكته ان يقبل نصيحته في جميع الأمور ما عدا المسائل المتعلقة بالديانة والعادة الإسلامية.

البند الثاني

تعترف حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بحق سلاطين سيئون في تعيين خلفائهم عرضة لموافقة حكومة جلالة الملك في كل حالة يعني تعيين خلف.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان الواحدي المشار إليه أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بلحاف او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 13 نوفمبر 1905.